

التنمية البشرية المستدامة

طروحات العولة وطروحات الاستقلال "دراسة نقدية"

د. عبد الجبار محمود العبيدي
جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

الخلاصة

اتضح لنا ما تقدم ان ما يسمى بالتنمية البشرية المستدامة لا تعدو تكون غير سياسة لتحشيد واستقطاب القوى المضادة للتقدم وتحويلها الى جيش موغل في منافعه بعد تشريكه بجرانم الامبريالية وتوظيفه ضد شعبه باسم التنمية، وباسم قلب لسلم الاولويات، وتحريف تاريخ التقدم والتطور الذي لم يبني عرشه لا بتقديم الرعاية الانتاجية، الاقتصادية على الرعاية الاجتماعية، طيلة حقبة زمنية تجاوزت الاربعة قرون. ولما كان عصياً قلب المفاهيم فقد تم استبدالها بمصطلحات جديدة (تنمية مستدامة، تمكين، حاكمية رشيدة... الخ) لم يكن الهدف من وراءها الا تكيف العالم الموسوم بالتخلف، وكياناته، وانسانه لموانمة قطب غير عاقل، قبل ان تتمكن من اجتثاثه، بدل ان يتكيف هذا القطب لمنطق العقل.

لكل ما سبق ذكره جاء التأكيد على التنمية البشرية المستدامة، عائماً دون اساس شرعي، تانهاً دون مرتكزات مفاهيمية رصينة... اشكالي، مضلل.
انها برنامج يهدف الى تشريك وضع للشرائح الفقيرة ويجاد حصة لها في نظام الفساد العالمي. كفرصة لدمجه، باعتباره آخر متراس مسكون بلايوتوبيا، والراديكالية، ولأن اليوتوبيا والراديكالية اصبحتا من التابوات البوشية (نسبة الى بوش) لذا فإنها تتم اليوم تحت يافطة ديمقراطية (متأخرة)، ديمقراطية على غرار البلشفية يغيب فيها الرحم الحامل والمنجب الشرعي لها.

المقدمة:

تحاول التنمية البشرية المستدامة كطروحات متبناة من قبل منظمة دولية تعمل لحساب اكبر تشكيل سمساري(*) لرأس المال، تحاول ان تتمترس بالاخلاق والاصطلاحات الاخلاقية التي تجتمع حولها كل شرائح وشعوب ومنتقفي العالم المضطهد (بفتح الهاء) على يد رأس المال الدولي ذاته والتي تعمل تحت مظلتها كل الدول الكبرى، والمنظمات والهيئات الدولية.
عموما يعاني الفكر التنموي الرأسمالي من اشكالية مفادها انحراف المقاصد المعلنة عن جوهرها باقترانها بقانون التطور اللامتكافئ الذي يشترطه التقدم الرأسمالي، على مستوى الكم، وبالازمات والدورات الاقتصادية Crisis & Business cycle التي تتطلب وجود كيانات مفتوحة/ مستباحة، على مستوى الكيف (**). لذا فان الاعلان عن التنمية منذ عام 1945 من قبل ترومان (الرئيس الامريكي انذاك) لم يكن القصد من وراءها رفع درجة امكانية التطور للمستعمرات بقدر ما كان محاولة لتوظيفها بكفاءة في ظل المنظومة الرأسمالية وبالذات بعد فك ارتباطها (طلاقها) من الاستعمار القديم بهدف تهيئتها للقيام بوظيفة امتصاص ازمات النظام، ولعبها دور سوق خلفية (مرحلة استراتيجية احلال الواردات/ في الستينيات)، وسوقا امامية (مرحلة التصنيع للتصدير/ في السبعينيات)، وسوقا سفسطانية (مرحلة التنمية البشرية/ في الثمانينيات) ومنعا مؤدجا (مرحلة الحاجات الاساسية والتنمية البشرية المستدامة/ في الفترة اللاحقة) من خلال العمل على توجيه الموارد بعيدا عن اي جهد تنموي، بل تكريس الطابع الخامي وتوظيفه بالمجمل (GNP)

لالتهم المخرجات التي تقذف بها الرأسمالية في طورها الجديد (المصاب بازمة مستعصية مقيمة منذ اكثر من ربع قرن) .

ان تمرير تلك المصالح لم يكن ممكنا ان يتم بالمباشر بل لابد من غطاء فكري صالح للازدراد من قبل الساسة الدرداء، والنخب المثقفة بما فيها اليسار (المصابة بالاحباط والضياع) (***) ولم يكن هنالك افضل من التلغع بالاخلاق والاعلان عبر مانشيتات عريضة الدفاع عن شرائح واسعة من الشعوب متمثلين بالفقراء والمهمشين، وما الى ذلك، كما تدعي وعليه فليس سهلا توضيح المقاصد الخفية للتنمية البشرية المستدامة دون الرجوع الى الوقائع والفكر الاقتصادي في مرتكزاته الارثوذكسية الذي حول الاقتصاد الى علم ووفر الغطاء المفاهيمي لعملية التنمية، ومقارنة تلك الطروحات بالوقائع التاريخية، واخضاعها الى منطقها الذاتي لبيان غرضيتها وصولا الى بيان شروط التنمية الحقيقية المستقلة (مع الاخذ بنظر الاعتبار ان التنمية هي تابع للسيادة، والسيادة تابع لتحرر الفرد، وما يسمى بالتنمية المستقلة هو مركب متناقض، مختل لعدم ادراك العلاقة الشرطية بين الاستقلال والتنمية) والشروط المطلوبة على المستوى الدولي والداخلي .

مشكلة البحث:

الخلط والتشويش المفاهيمي الذي تقوم عليه مفاهيم التنمية البشرية المستدامة، والتبطن بالاخلاق والشعارات الفضفاضة التي يجتمع حولها البسطاء والسذج لتمرير افكار مضادة ومخلة بالتنمية، رغم عرج فكرها (أي الفكر التنموي).

هدف البحث:

اقعاد المفاهيم كتجلي تاريخي ذاتي ارادوي فوقي، في البنى التحتية، وفي اساسها الموضوعي، باعتبارها تعبير مدرك للقوانين الفاعلة في الحركة المعبر عنها بالتنمية او النمو.

فرضية البحث:

ان مفاهيم التنمية البشرية المستدامة هي تخريج لفوضى العولمة الامبريالية، تهدف الى تفكيك البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي بلغت سن الصبا لتسهيل عملية اللاحاق والدمج للتشكيلات المطلقة (بتشديد اللام) بمبدأ ترومان، وليست تخريجا بنائيا، تنمويا، الا في حدود المتروبولات .

منهج البحث:

اعتمد الباحث منهج التحليل المقارن للعملية الاقتصادية في اشتراطاتها البنيوية المقيمة في مستوى تطور ونضج ونوع انماط الانتاج، والبنى الفوقية القائمة عليها بضمنها الوعي، وقدرة الاخير على ادراك المحددات الموضوعية، موظفا المنهج الاستقرائي لاستخلاص شروط الحركة والمنهج الاستنباطي لاستخلاص زيف التعميمات النظرية وظلالها (بفتح الضاد) .

ولايتبات صحة فرضيتنا باتجاه الوصول الى الهدف تم تقسيم البحث الى عدة محاور. تناول المحور الاول: عرض مضامين التنمية البشرية المستدامة ثم تدقيق تلك المجردات بالمجسد من خلال التقريب المتعاقب بادخال المتغيرات المهملة في التحليل النظري الوضعي (نسبة للفلسفة الوضعية المتصالحة على الدوام مع النظام)، اي تعريضها الى المحك الموضوعي في خصوصياته التاريخية لكشف زيف التعميمات النظرية تلك .

اما المحور الثاني فقد ركز على اختبار طروحات التنمية البشرية المستدامة على المستوى المنطقي التاريخي الذاتي لكشف اشكالية وضبابية ومفارقة المفاهيم لمنطقها ذاته. في حين حاول المحور الثالث وضع مقدمات اساسية للتنمية المستقلة بناءا على ظروف البلدان الواقعة تحت الهيمنة الرأسمالية واستنباط الحلول المستدامة المانعة للفقر والبطالة، التهميش، الظلم واعتلال الوجود الانساني.

وجاء المحور الرابع ليعرض عددا من الاستنتاجات والتوصيات لبناء وتأطير التنمية البشرية الوطنية التي لا تتحقق استدامتها الا بالاستقلال المفاهيمي .

المحور الاول: عرض مضامين التنمية البشرية المستدامة وتدقيق

تلك المضامين بالمجسد

اولا :- عرض المضامين المعلنة للتنمية البشرية المستدامة

تشير الادبيات التي تعالج موضوع التنمية البشرية المستدامة الى فحوى وجوه هذه التنمية على انها:- (Human development report . UNDP . 1998)

(SHD . and Macro economies . UNDP . 1996 . Page 6.)

- عملية توسيع الخيارات الانسانية المتاحة امام البشر.
 - تنمية لا تولد نمواً اقتصادياً حسب، بل وتعمل على توزيع منافعه بشكل متساوٍ.
 - تعمل على اعادة بناء البيئة بدلاً من تدميرها.
 - تؤهل البشر بدلاً من ان تهمشهم.
 - انها تعطي الاولوية للفقراء وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتسهل مشاركتهم في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم.
 - انها تنمية للفقراء، للطبيعة، لخلق فرص العمل، تنمية لصالح النساء والاطفال
- ثانياً:- تدقيق واختبار المضامين المعلنة للتنمية البشرية المستدامة ومقاربتها بالمجسد على المستوى الموضوعي .

عند التأمل المتعمق بين ثنايا تلك الطروحات بعد تفكيكها، وسبر اغوارها وفق منطقتها الذاتي ووفق منطق الفكر ذاته الذي تتربع وسطه، وبتعريضها قليلاً الى المنطق الموضوعي لتطور الغرب الرأسمالي يمكن الخروج بالملاحظات الآتية:-

1- ان التنمية البشرية المستدامة التي تسعى الى توسيع الخيارات الانسانية المتاحة امام البشر تتجاهل تاريخ الغرب المتقدم/ المتروبولات (من دون ذكر ارقام عن فجوة التخلف التي تتسع ولا تضيق) الذي كان حتى الامس القريب يمنع الرجال غير المالكين، والرجال غير المتعلمين، ويفرض الضريبة على الفقراء عند رغبتهم بالاقتراع (لمنعهم او شرانهم ديمقراطياً!) . اما الانثى فقد ظلت ممنوعة من حق التصويت حتى منتصف القرن العشرين كما هو الحال في فرنسا "جورج طرابيشي. 1998 .ص19" لذا فان التنمية البشرية المستدامة تسعى ليس الى توسيع الخيارات الانسانية المتاحة امام البشر كما تزعم بل الى قفل تلك الخيارات عند مستوياتها الدنيا كخيارات بنت الضرورة التي لا تقبل التجزئة الى اكثر من خيار. ذلك ان التعامل مع هذا المستوى الماهوي للكينونة وتوصيفه بالانسان الذي تسعى الى توسيع خياراته ما هو الا مجافاة صارخة للوضع البانس المذل المحط الذي يعيش فيه البشر عند مستوى تأبي الحيوانات ان يشبه بها، وللصراير الحق ان تنفر منه.

فأي توسيع وأي خيارات لهذا الإنسان الذي خدعته المدارس عندما اوحت له باختلافه عن الحيوان من حيث انه يأكل ليعيش ويعيش الحيوان ليأكل وهو ينظر الى عمره الذي يقضي لتحقيق حلمه الحيواني بالبقاء البوهيمي المحض؟

أي خيارات يمكن تدوينها عند الضرورة الممتدة على طوال العمر الذليل، عند الحيوانية. وهل يمكن للحيوان ان يختار او يملك سلماً للاوليات خارج الضرورة.. خارج الموت جوعاً؟

2- ان التنمية البشرية المستدامة تحاول ان تفكر فوق النمو الى توزيع المنافع المتساوي ، مغلبة الاخلاق على المبادئ الاقتصادية، ومثل هذا الطرح اللاتاريخي يدحضه كل الادب الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي للشعوب، وفي مقدمتها وقائع التطور الرأسمالي الذي بني على القتل والابادة الجماعية للسكان الاصليين لامريكا بابشع صورها، والتهجير، ومصادرة الارض، ونزع الملكيات، والغش، والقرصنة، ونهب الشعوب الاخرى، كل ذلك قرباناً للمولوخ اله التراكم " كارل هاينس دشنر . 2003 . ص51-83". بل وحتى بعد ان شبع هذا الاله وترهل فان جبال التراكم والنمو لم تؤد الى توزيع متساو للمنافع بل على العكس من ذلك تماماً، حين ادت الى افقار متزايد لا نسبي بل مطلق بكل ما يتضمنه هذا الاصطلاح. ناهيك عن ان عملية اعادة الانتاج التي تقتضي ان تكون متوسعة لكي يكون هناك تنمية تتطلب تأجيل التلبية لعناصر العدل والاخلاق والرفاه ... وهذا ما يفسر احتلال قطاع الخدمات نسبة متواضعة من GNP في المراحل الاولى للتطور لصالح نمو القطاعات المنتجة للقيم المادية النافعة.

3- اما ما يخص اعادة بناء البيئة بدلاً من تدميرها. فان مثل هذا النموذج للتطور لم يصطدم بالبيئة ويعمل على تدميرها الا لانه كان برنامجاً رأسمالياً تم على يد المستعمرين والنخب المثقفة التي لم تقرأ التاريخ الاقتصادي للنظام الرأسمالي، كما لم يعد خافياً على احد دور هذا النموذج (الرأسمالي) في تدمير الكون وتهديد التوازنات الطبيعية وسط اصرار متعجرف بالامتناع عن اجراء تكييفات كافية واستجابة لصيحات وقف النمو والنمو الصفري منذ نهاية السبعينات، والمؤتمرات البيئية العالمية اللاحقة بل واصرارها على الادعاء انه النظام الاصلاح والواحد والاكثر كفاءة وعقلانية وهو الذي حول الصراع مع الطبيعة من تاريخي الى ابدى "عبد الجبار محمود العبيدي . 1992 . ص145-146"

4- ان التنمية البشرية تدعو الى تأهيل البشر بدلاً من ان تهمشهم وهذا هو مطلب كل الشعوب التي لها عمقا حضارياً!

الا ان اكثر ما تتطير منه هذه البرامج والبلدان الحاضرة والمروجة لها، حقيقة، هو تأهيل البشر. فمن الة النول الهندي قبل اكثر من منتي عام؟ ومن الذي افرغ افريقيا من قوة العمل والطاقت البشرية الخلاقة وحولها الى عبيد يتاجر بها في سوق النخاسة الدولية؟ "بول باران. 1971. الفصل الخامس" ومن الذي دمر القطاعات السلعية الصغيرة من حرف وورش وانظمة مؤسساتية عالية التنظيم في عموم اسيا.. ومن الذي داس بقدميه حضارة العراق، ودمر كل البنى والقطاعات السلعية من زراعة وصناعة وخدمات ... وهمش البشر وسحق مؤهلاتهم وملئ بهم الارصفة والطرق في اعمال تسكعية ... وذرر علمائه ومبذعيه ونخبه على طول وعرض القارات مجتمعة... ومن ومن؟؟ فاذا كان هناك ثمة تهميش للبشر فهو بفعل احتكاك حضارات الشرق بالمستعمر الذي عمل على تخريب ميكانزماتها الداخلية الذاتية للتطور ووظف ظروف ضعفها (قبل ان تصير تخلفاً) وعمق منها لصالح الحركة في المتروبولات الرأسمالية.

بالرجوع الى تاريخ الوقائع الاقتصادية لرصد سمات حركة التطور الرأسمالي ذاتها سنجد انها لم تعتمد في اية لحظة تاريخية على شيء اسمه تأهيل. فالتأهيل كان ومازال يتم عبر منطق الضرورة والحاجة المتبادلة بين رب العمل والاجير، وان اولئك الذين انحدروا من الارياف بعد مصادرة اراضيهم على يد رعاه البقر (بفعل ارتفاع اسعار الصوف العالمية) الى المدينة، تلقفتهم

الصناعة دون تأهيل بل ودون رحمة وادارك لمقتضيات التحول القسري للفلاحين الى عمال بفعل حركة التسييج سينة الصيت (في بريطانيا القرن 16)، وتشهد القوانين الجائرة في زمن الملكين هنري السابع والثامن على ذلك، ويكفي الإشارة الى اعدام اكثر من (72) الف من الفلاحين المشردين بتهمة التسول التي كانت نتاج هرب الفلاحين الى المدينة بفعل ارهاب رعاة البقر في زمن الملك هنري الثامن في الثلث الثاني من القرن 16. "ارنست ماندل. 1972. ج. 1. ص 117"

5- ان برنامج التنمية البشرية المستدامة يطالب باعطاء الاولوية للفقراء.

وبالرجوع الى الادب الاقتصادي والرأسمالي والتساؤل من داخل ذات الفكر عن من هو الفقير؟ اهو الذي لا يعمل عند الاجر المنخفض؟ علما ان هذا النوع من اسباب الفقر سببه اختياري من وجه نظر الفكر الرأسمالي وبالتالي فانها ترفض ان تعترف باي حق له .

ام هو الاجير الذي تنخفض اجوره حد الكفاف؟ وهذا النوع من اسباب الفقر ان هو الا من مشينة القوانين الطبيعية التي ينبغي طاعتها (كما يزعم الفكر الرأسمالي) فالنظام الطبيعي كيان موضوعي (مقابل وضعي) لا يخضع للرغبات الذاتية والارادة الانسانية، وان علاقات الناس لا تنتج عن افعالهم الواعية وانما عن قوانين خارجية تمارس فعلها بنفس ضرورة القوانين الفيزيائية لذا تنحصر حريتهم ودورهم الواعي في الموانمة بين وجودهم الخاص وبين هذه الضرورة، وباخضاع الطبيعي الى الواقعي نجد ان الطبيعة ليست هي التي يستمد النظام الرأسمالي مفهومه منها، بل انها مصالح رأس المال..... الرأسمالية ذاتها وهي تسعى لاسقاط قبحها وظلمها والالام المعلولة بها الى الطبيعة والجبرية والقوانين الموضوعية. "عبد الجبار محمود العبيدي. مصدر سابق ص 147" وثم من هو الفقير.... اهو ذلك العاجز المتسكع على الطرقات؟

بالرجوع الى حركة التطور الرأسمالي وحركة الفكر الدافع لها نجد ان هذا النوع من اسباب الفقر قد تم تجاهله منذ بواكير نشأة الرأسمالية ، وبالذات عندما تحول الاقتصاد الى علم ومطالبة الفكر الكلاسيكي بحياد السياسة الاقتصادية للدولة وحجب عنها حق التدخل لاصلاح مثل تلك (الانحرافات) بل ورفض مساعدة الفقير باعتباره افساداً وتخريباً لاخلاقيات العمل كما ترفضه اليوم برامج التكيف الهيكلية في شروطها المعروفة.

6- اما الكلام عن توسيع خيارات الفقراء وفرصهم لتسهيل مشاركتهم في صنع القرارات التي تؤثر بهم فيمثل اعلى درجات الزيف والمخاتلة والخلط التي بلغها الفكر في تحوله الى محض تهريج نفاقي مبتذل. ذاك ان الخيارات كتعبير عن تجليات الذات وخروجها متألفة شامخة من شرنقة الجماعة هي ابنه مرحلة متقدمة لتراكم عناصر تفتق الذات ونضجها وليس هذا فحسب بل وانيثاق الذات خارج الارحام والتابوات الاجتماعية التي تكبلها فما بالك في ظروف زمانية ومجتمعية فيها الذات ممنوعة من الاعلان عن نفسها، وان اعلنت عن نفسها فبالتعوذ منها، والنكران لها، وبالذات في ظل فكر ينكر الذات اشد النكار. "عبد الرحمن بدوي. 1965. ص ز" "عبد الجبار محمود العبيدي. صحيفة الزمان. عدد 1602. 2003"

ومثلما ان الذات الفردية هي مقولة تاريخية فان الاختيار هو ايضاً مقولة تاريخية لها شروطها الموضوعية المقيمة في مستوى تطور البنى الاقتصادية بكل اشتراطاتها. فمن يختار اذا لم اكن انا، وكيف اذا لم اختر ان اكون اناي .

المحور الثاني: اختبار طروحات التنمية البشرية المستدامة على

المستوى المنطقي التاريخي الذاتي .

اولا :- عرض الطروحات "تقرير التنمية البشرية الوطني لعام 2006"

1. تؤكد التنمية البشرية المستدامة متمثلة في طروحات UNDP على عدم وضوح معنى التنمية .
 2. تطالب باعتماد مفاهيم وطروحات التنمية البشرية المستدامة والعمل على تدريسها في الجامعات والكليات والمعاهد، وشن حملات اعلامية واسعة للتعريف بها .
 3. تشير الى ان النموذج التقليدي للنمو والتنمية لا يحضى بالقبول .
 4. ترى ان التوقيت التاريخي لفكر النمو والتنمية بدأ بعيد الحرب العالمية الثانية .
 5. استخدامها سلة من الاصطلاحات الجديدة بديلا للاصطلاحات المتعارف عليها في الادب الاقتصادي تمثلت في الاتي :-
- أ- الانصاف بديلا للعدالة والمساواة، مشيرة الى ان الانصاف يتميز عن مفهومي العدالة والمساواة اللذين سادا الخطاب الاجتماعي في حقبة سابقة، بكونه يركز على تكافؤ الفرص، على الوسائل والمدخلات لا على النتائج والمخرجات، ويلتزم بتحميل الفرد مسؤولية الافادة منها، كي يأتي المفهوم منسجما مع (الميل السائد) نحو تقليص دور الدولة كمسؤول شبه حصري عن تأمين الحاجات الاساسية وتأمين العدالة! ويقترح لتحقيق ذلك المقترحات الاتية:-
- أ-1- تعديل توزيع ملكية الاصول الانتاجية، ولا سيما تحقيق اصلاح زراعي.
 - أ-2- ادخال تعديلات هيكلية في توزيع العبئ الضريبي من خلال اعتماد ضرائب تصاعدية.
 - أ-3- اصلاح نظام التسليف لصالح الفقراء.
 - أ-4- تكافؤ الفرص السياسية واصلاح نظام الانتخاب.
 - أ-5- الغاء المعوقات الاجتماعية والقانونية التي تحد من وصول النساء والاقليات الى بعض مواقع القرار.

ب- الحاكمية الرشيدة

يتضمن هذا الاصطلاح مفردات واسعة غير متناسقة تبدأ من الادارة الرشيدة المنطلقة من الاصلاح والتحديث وتحسين اداء الخدمات العامة، تشجيع مجالات الاستثمار الوطني والاجنبي ثم تنعطف نحو ارساء دعائم الشفافية والديمقراطية والنزاهة والمسألة في ادارة المال العام وتنتهي الى تحديث النظام القانوني والادارة العدلية ثم فسح المجال واسعا امام منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام .

ج- الانتاجية

تشير في هذا الصدد الى بطلان النظرة التقليدية التي كانت تعتبر ان مراحل الاقلاع الاقتصادي Take off تقترن بالضرورة بتراجع الانصاف في توزيع الثروة، وترى عكس ذلك. اذ ان التوزيع العادل للموارد العامة والخاصة، من وجهة نظرها، من شأنه ان يعزز النمو الاقتصادي .

وتركز هنا على ضرورة ترافق التنمية البشرية المستدامة وتعزيز ارتباطها الايجابي بالنمو والتنمية، وامكانيته اذا تم اتباع عدد من السياسات، والتي تقترحها في الاتي:-

ج-1- التركيز على الاستثمار في التعليم والصحة، وتطوير مهارات الناس.

ج-2- التشديد على بلوغ توزيع اكثر عدالة للدخل والاصول الانتاجية.

ج-3- خلق فرص عمل افضل وبشكل مستمر.

ج-4- اعتماد سياسة انفاق اجتماعي تتضمن تأمين الخدمات الاجتماعية الاساسية، وانشاء شبكات الامان الاجتماعي .

د- الاستدامة

وهنا تؤكد ادبيات التنمية البشرية المستدامة وتقاريرها على ضرورة عدم اقتصار الاستدامة على البعد البيئي وحده بل تعني شمول التنمية لسياسات اقتصادية واجتماعية تجعل التنمية قابلة للاستمرار. وفي هذا السياق تؤكد على الاتي:-

د-1- عدم توريث الاجيال القائمة ديون اقتصادية واجتماعية تعجز عن مواجهتها .

د-2- عقلنة استثمار الموارد الطبيعية، وما يتطلبه ذلك من تعديل في انماط النمو ومعدلاته، والتكنولوجيا المستخدمة .

د-3- تحقيق العدالة والانصاف في العلاقات المالية. لان تنمية تؤدي الى ديمومة للامساواة الحالية ليست مستدامة.

هـ- التمكين

وتعتبر عنه ببساطة في تمكين الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها باراداتهم الحرة 'وهذا يتطلب تمكينهم من القيام بدورهم من خلال الاتي:-

- هـ-1- وجود ديمقراطية سياسية يتمكن الناس من خلالها التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم.
- هـ-2- وجود حرية اقتصادية بحيث يكون الناس متحررين من القيود والقواعد القانونية المبالغ فيها التي تعيق نشاطهم الاقتصادي .
- هـ-3- وجود سلطة مركزية .

هـ-4- مشاركة جميع المواطنين ولا سيما المؤسسات غير الحكومية في صنع القرار وتنفيذ خطط التنمية .

6- تصف نظريات النمو مجتمعة بانها نظريات تقليدية، ترى بانها تتصف بالخصائص الاتية:

- أ- انها تقيس النمو من خلال مؤشرات كمية.
- ب- انها تعتبر النمو الاقتصادي محصلة لتراكم رأس المال المادي والتوسع في الاستخدام.
- ج- انها تعتبر ان النمو في المراحل الاولى يتم على حساب الانصاف والعدالة الاجتماعية، وان تفضيل النمو على الانصاف امر ضروري في هذه المراحل.

ثانيا :- اختبار طروحات التنمية البشرية المستدامة على المستوى المنطقي التاريخي الذاتي .

عند تعريض تلك الطروحات الى المحك المنطقي الذاتي في بعده التاريخي نجد الاتي :-

1- الاختلال المنطقي بين الاقرار بعدم وضوح معنى التنمية، وبين الاقرار والاصرار في اعتماد مفاهيم وطروحات التنمية البشرية المستدامة، ولا ادري كيف يستقيم الجزء في ظل اعوجاج الكل .

2- في الوقت الذي يشار فيه، على سبيل المثال، الى ان النموذج التقليدي للتنمية لا يحظى بالقبول (من دون تحديد زمكانيته) لا يشار الى الاسباب التي جعلته غير مقبول (خارج سيناريوهات التنمية التي هي اصلا امتداد له، بما فيها الحاجات الاساسية، التنمية البشرية، والتنمية البشرية المستدامة) .

3- عند معالجتها لنظريات النمو والتنمية، تنطلق تقارير UNDP من فترة نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا تجهيل وتضليل مكشوف، فليس من المعقول انها لا تميز بين تاريخ السيناريوهات التنموية الغرضية المطروحة على المستعمرات (المراد تطبيقها من الاستعمار القديم الذي تراجع دوره ومركزه بفعل تراجع قدرته بعد الحرب العالمية الثانية، باتجاه تأهيلها لاستعمار جديد) بدءا من مشروع ترومان ذي النقاط الاربعة، وخطة كولومبو الخاصة بدول الكومنولث، وبين تاريخ التنمية باعتباره تحولا (ذاك ان النمو والتنمية ليسا موضوعين حديثي النشأة) ، عن مضمون وجوه معين للنمو والتنمية الى مضمون وجوه اخر مغاير تماما، التحول من تراكم قيم استعمالية الى تراكم قيم استثمارية، من تراكم ثروات ذات جوهر قوتي الى تراكم ثروات ذات جوهر تبادلي واستغلالي، هذا على صعيد العملية التاريخية الموضوعية للتطور والتنمية، اما على صعيد الفكر فان الحديث في الامر، هو التحول من الفكر السكولائي الكنسي الذي يوعز بالصيرورة التنموية لقوى غيبية، الى الفكر النهضوي

الذي يفسرها بارادات البشر ترفدهم فيها حركة العلم والثقافة بعد صعود الطبقة المتوسطة من احضان المجتمع الاقطاعي على اجنحة العلمانية والمركزية. وهذا ما حدا بكوندرسية (المفكر الرسمي للتقدم) الى اعتبار هذا الانتصار ضمانا لامكانية التقدم غير المحدود في المستقبل، بل وضرورة حدوئه، مروراً بالسياسات الماركنتيلية السبكية، ميزان المدفوعات الموافق، والسياسات الصناعية ايان المانيفاكورة، على يد، جايلد، وتوماس مان، والسياسات الزراعية للفيزوقراط على يد الدكتور كنية، صعوداً الى النظرية الكلاسيكية التي تمثل البناء الارثووكسي لمصطلحات الاقتصاد في تحوله الى علم قبل تلوثه وتشوّهه على يد كينز واتباعه. "عبد الجبار محمود العبيدي. 1992. المقدمة"

4- الاهمال المتعمد لتجارب دول كبرى في موضوع التنمية.. كتجربة الاتحاد السوفيتي السابق الذي طالب فيه العقل اللينيني (في تزاوجه التعسفي بالماركسية) التكيف لمفاهيم التطور الرأسمالية، وبالذات في موضوع التراكم التي وفر غطاءها المفاهيمي بريوبرجنسكي، الذي طالب ممثلي الطبقة العاملة بلعب دور البرجوازية والقيام باعتصارها (الطبقة العاملة)، كما طالب لينين من الطليعة البلشفية خلق طبقة لا وجود لها. وتناسي تجربة الصين العملاقة التي اريد لها ان تظل نانمة، وكوريا الشمالية وكوبا المحاصرتين، وماليزيا المرصودة، والاسكندنافيات المستفزة (بكسر الفاء) .

فاذا كان هناك من مصدر قيمي تعرف منه التنمية البشرية المستدامة في شعاراتها البراقة، فهو هذا التراث الفذ لشعوب العالم اجمع خارج المنظومة الرأسمالية ولا ادري هل ممنوع على UNDP (ان كانت مستقلة في التفكير) مجرد الاعتقاد بوجود تنمية خارج النسق الرأسمالي؟

5- في الوقت الذي يغيب فيه تعريف واضح للتنمية (وهذا نتاج التشخيص الخاطي لتاريخ العملية التنموية)، وفي الوقت الذي يقر التقرير فيه بذلك، يطالب بضرورة التوعية بالتنمية البشرية المستدامة والترويج لها. وهذا لن يؤدي الا الى تكريس المنهجية السائدة في الفكر السيناريوهاتي الغربي الرأسمالي بمصطلحاته العملية المقيم في الفلسفة الوضعية المتصالحة مع النظام رغم مغادرته العقل، بل ومطالبة العقل الذي صعدت به ايان عصر النهضة عندما طالبت كل شئ ان يثبت وجوده امام محكمته او يكف عن الوجود، مطالبته الكف عن النقد، والاكتفاء بالتأمل في النظام ومزاياه، رغم مغادرته العقل، والتغزل به، وبالمع الحيوانية المتمثلة بالررفاه الذي احال الانسان الى التشيؤ والصنمية، عبر مصادرة الحلم والعقل الذي كف عن جوهره عندما كف عن نفي المعطى المختل المائل امامنا !

6- اعتماد مفاهيم وطروحات فضفاضة مثيرة للجدل من دون اعطائها مدلولاً كافياً، والعجز عن دمجها وتوظيفها في جدليات الفكرة، كما يتجلى في الاتي:-

أ- استبدال العدالة والمساواة باصطلاح الانصاف، وكان المشكلة كما تحاول تصويرها لنا مقبلة في الاصطلاحات، والبأس المشكلة الحقيقية لباساً فنياً، تقنياً، اصطلاحياً محض. بينما هي تكمن في جوهر التنمية المطروحة على البلدان النامية/ الحواشي في العلاقة بزمكانية انبثاقها كمفهوم، وفي تاريخية نشأتها كتعطيل للحركة الحرة، كظاهرة مرتبطة بالاستعمار والقوى المانعة قسراً للتغيير والتنمية لضمان النمو الرأسمالي، ذاك ان الفكر التنموي الرأسمالي المعروض على البلدان النامية ليس الافكار لمنع التنمية "المصدر السابق. 1992" ثم هل ان محمولات الانصاف اكبر من محمولات العدالة والمساواة؟ وحتى بافتراض تكافؤهما، الا يتضمن اصطلاح العدالة والمساواة على تكافؤ الفرص ام انه محمول الانصاف، وامتياز الانصاف دون منازع؟ ثم الايشكل التأكيد على الانصاف وتكافؤ الفرص على الوسائل والمدخلات دون النتائج والمخرجات تجزينا تعسفياً لمفهوم الانصاف ذاته؟ الا ان المغزى الحقيقي لذلك يتضح لاحقاً عند نقطة يثيرها دعاة الانصاف مفادها تحميل الفرد مسؤولية قراراته انسجاماً مع الميل الذي تزعم انه سائد في تقليص

دور الدولة لتأمين الحاجات الاساسية وتحقيق العدالة، وسبب ذلك يكمن في طبيعة النظرة الى الديمقراطية من خارج البنى والمحددات التاريخية التي تشكلها "د. عبد الجبار محمود العبيدي. صحيفة المدى العدد 381. 2005"، كما يتضح اكثر في المقترحات التي تقدمها، ولكن على ما يبدو ان UNDP ومريديها لا يريدون تحقيق شروط الانصاف، واتخاذ صفة منظومية متجسدة في بنى وهياكل وكيانات مجتمعية يقوم عليها بناء سياسي منصف، ما يشغلهم هو ترفيع الكيانات غير المنصفة منعا للتغيير. وهذا هو المعادل الفكري لمنع الحركة في اشتراطاتها التاريخية مع الحداثية والديمقراطية بعد ان قبلت بها الحواشي وارتضتها كبديل .

ب- اما استخدام اصطلاح الحاكمية الرشيدة فهو قمة لما وصل اليه التنظير الارتزاقى في التزييف، واشغال الانتلجنسيا المحلية في مواضيع مربكة بمزج الفعالية Praxis بالاخلاق (وهي خير من يعلم انهما لا يسيران جنبا الى جنب، على الاقل في المراحل المبكرة للتطور) وتفكيك البنيات المعرفية عن انساقها Orders الموضوعية التاريخية، لتصبح الرشادة والحاكمية الرشيدة هما الانصاف، شئ من العدالة، مراعاة للفقير، اعادة توزيع الناتج القومي بشكل اكثر انحيازاً للفقير باتجاه توزيع الايرادات التي تشكل الناتج القومي ذات المصدر الريعي على المواطنين، والغاء التراكم (والتخصيصات الاستثمارية وبناء بدائل دائمة للمصادر الناضبة). بعبارة اخرى انها ايقاف قسري للحركة التنموية وتحويل تلك البلدان/ الحواشي الى مستهلكين لا يعملون خارج قطاع التبادل والربا باسم العدالة والانصاف والرشادة التي لم يعد صنع مستلزمات تحقيقها يمر عبر التنمية والتطور، بل من خلال وقف التنمية (رغم عرج فكرها)، الغاءها من اجل عدالة لحظوية، انية، متناسية ان النسق المعرفي التاريخي للرشادة لا ينفك عن كونه ادراكا للحركة وموجباتها ووعيا لشروطها باتجاه دفع الصيرورة، وهنا وفي تعريفنا النسقي المنفك عن التفكيك المنظوماتي الرأسمالي متوجا بطروحات UNDP ليس هو عنصرا اخر غير القوى المحالفة للتقدم والدافعة الى الحركة، الواعية لشروطها على المستويين الموضوعي والفكري "د. عبد الجبار محمود العبيدي. ورقة نقاشية. ك 2. 2006 ."

ج- اما في موضوع الانتاجية واقتران الفكر التقليدي بتراجع الانصاف في توزيع الثروة فهو امر لا خلاف عليه، وبالذات في تعزيز الارتباطات الايجابية للتنمية البشرية مع عملية النمو والتنمية. الا ان ما يثير الشكوك ويفسد قيمة هذا الطرح هي التوصيات بتركيز الاستثمار على القطاعات الخدمية، وشبكات الامان الاجتماعي التي من شأنها تشديد الضغط على الموارد المتاحة التي لن تتم الا على حساب عملية التراكم وتكوين رأس المال اللذين يشكلان الظهير الموضوعي لاية عملية تنموية وشرطا حاسما لتحقيق الامان الاجتماعي حسب المبادئ الرأسمالية ذاتها.

الا ان قلب الاولويات وتشويه المفاهيم بتغليب الشعارات السياسية على الاقتصاد وعلى العنصر الانتاجي فيه بل وعلى المعنى الارتدوكسي للانتاجية (باعتبارها خلقا ماديا للقيم النافعة وليس خلقا لمنافع الموارد كما تدعي الافكار الكينزية). "د. عبد الجبار محمود العبيدي. محاضرات في المالية العامة. 2004"

لا يمكن ان يكون برينا باي حال من الاحوال مهما تلفع بالاخلاق ومغازلة الفقراء، بل ان هذا يؤكد شكوكنا اكثر، ولكن من شأن تحقيق الانجاز المادي وارساء اسس التطور الصالحة لجعل عملية النمو مستمرة ضمن منطى الاشتراطات للبيئة الدولية القائمة كمعطي وانطلاقا من ذات الافكار التي بنت الرأسمالية مجدها عليها، ان يعيد ترتيب الاولويات لصالح الرعاية الاجتماعية، وبخلافه ستظل البلدان النامية مطالبة كواجب حتمي لا مناص منه من تلبية الرعاية الانتاجية على الرعاية الاجتماعية (التي لها مؤسساتها، على الاقل، في المراحل الاولى للبناء، وبالذات من صناديق الزكاة والخمس وسياسات الدولة الضريبية والانفاقية في مجال تصويب اتجاهات توزيع الدخل القومي دون الاساءة الى الانتاجية). لذا فان التأكيد الفج من قبل UNDP على التنمية البشرية دون الشاملة، ومواجهة الحاجات الاساسية دون الحاجات الانتاجية لا يعني غير استخدام المبادئ الاخلاقية باتجاه خدمة اغراض خارجية . "د . عبد الجبار محمود العبيدي . 2000 ص105"

د- وبخصوص التمكين، فان الغريب في الامر، ان تصبح الديمقراطية مطلبا ملحا على كافة مستويات الاعلام، المنظمات والخطاب السياسي المتروبولي .

بالرغم ان هذه البلدان /الحواشي قدمت طيلة مرحلة تكوين (الاستقلالات) سيلا من الدماء الزكية من اجل الديمقراطية، بلغت بها الى القنوط والياس ازاء الاستحالات الصخرية لانظمة فردية عسكرية دكتاتورية منصبه ومدعمة وممكنة بذات القوى والمنظمات التي تنادي الان بالديمقراطية

تلك الانظمة التي عملت طيلة اكثر من نصف قرن على طرد وتذير كفاءتها كونيا بفعل سياساتها المفرطة في القسر والارهاب ومصادرة الحريات (مقابل سياسات الترغيب والاحتضان في الطرف الاخر من النظام الرأسمالي /المتروبولات)، والذي عمل على تخريب بنية الانتلجنسيا المحلية، المترافق بالسطو على رأس المال المحلي الخاص عبر عمليات المصادرة تحت يافطات اشتراكية مزعومة، وبعد ان تم مصادرة وتذير القوى الحليفة للتقدم، والحادثة، والديمقراطية، اصبحت هذه البلدان/ الحواشي مهيأة، من وجهة نظر دعاة التنمية البشرية المستدامة ومنظمة UNDP، مهيئة لتحقيق سياسات التمكين القائم على الديمقراطية!

اي بعد ان تم تخريب كل الاليات والمستلزمات المحلية للديمقراطية، وبعد طرد وتذير الدعاة المتورين الشرعيين للديمقراطية، اصبح من الضروري ديمقرتها!!! وكان الديمقراطية هي سياسة فوقية محضة، عائمة دون جذور تشدها الى البنية التحتية (ممثلة بعلاقات الانتاج وقوى الانتاج)، ونضج الوعي القائم فوقها .

لكن هذا المنطق الذاتي لحركة المتغيرات، ودفقها حرة بعيدا عن ادوار السطو الامبريالي، ليس هو المنطق السائد والمرغوب (حتى محليا) في ظل الهيمنة الامبريالية العولمية. "د. عبد الجبار محمود العبيدي. صحيفة الزمان عدد 1602 . 2003/9/6)

فالديمقراطية التي يراها السيد الاوحد (U.S.A) ومرتزقته هي ذات طبيعة براغماتية محضة، ادواتية (اي انها تتمثل في استخدام الادوات من صناديق اقتراع، يافطات، مرشحين، مقترعين، بهرجة، سخف، ...) عائمة عن عللها واشترطاتها، ديمقراطية كمية، عديدة لا يشكل النوع الانساني فيها من قيمة تذكر. اذن ماذا يعني التمكين هنا ؟

انه سياسة تحشيد واستقطاب للقوى المضادة غير الواعية لكم لالون له ولا طعم، وتحويله الى جيش موغل في منافعه بعد تشريكه بجرائم الامبريالية، وتوظيفه ضد شعبه وتنهيزه.

انها سياسة للتغطية على قبج ومظالم الرأسمالية التي كانت ومازالت السبب الحاسم في تهيمش، وافقار، وجهل، واستغلال تلك الشرائح .

انها سياسة احتواء جديدة للقوى التي يمكن ان تصطف الى جانب حلفاء التقدم والديمقراطية الحقيقيين.

انها سياسة لتمطية قدر الرأسمالية وفك حدود انحسارها.

انها سياسة تكييف مقلوبة. فبدلا من ان يتكيف النظام الرأسمالي لمنطق العقل يتم تكييف المصطلحات، المؤسسات الانسان، الدول، والكيانات المجتمعية، مجتمعة لموانمة نظام غير عاقل قبل ان تتمكن من اجتثاته .

انه تمكين معوج للقوى التاريخية المهدة للنظام (بكسر الدال) (عن قرب وعن بعد) باتجاه ابتلاعها. بعد تدجينها وترويضها وترعيها يتم تشريكها بسرقاته وبذاعاته وجرائمه وتحويل تلك القوى وباسم الديمقراطية الى قوى ظلامية مانعة للتقدم، باسم التمكين !!

هـ اما على مستوى الاستدامة فان من اروع ما تطرحه UNDP على يافطتها كمانشيتات عريضة، هي الاستدامة، اي مطالبة التنمية البشرية بسياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة تجعل التنمية قابلة للاستمرار، وعلى رأس تلك المطالب، عدم توريث الاجيال القادمة ديون اقتصادية او اجتماعية، وكفي الاشارة هنا الى نصائح احد منظريها ومبتكر استراتيجيات الحاجات الاساسية بول ستريتين التي تنص "بالنظر الى الطبيعة العالمية والدولية لعملية التنمية فان ترسيخ هذا المذهب يقتضي ربطه بالبرامج العالمية والدولية للمساعدات والمنح الاجنبية المقدمة للبلدان المستقلة حديثا " " Paul streeten . 1980 . p. 3-8 "

وهو ما يعني تحريف واجهة استخدام الفائض الاقتصادي خارج العملية الانتاجية وربط العملية التنموية بالمنح والاستجداء الدولي الذي يصبح، من وجهة نظره، الطريق المنطقي المتوافق مع منهج الحاجات الاساسية وحاجات الفقير المغرق في المذهبية حقا !!

" د. عبد الجبار محمود العبيدي . 2000 . ص 105 "

فكيف يمكننا تحقيق استدامة تنموية ونحن نرهن التنمية بالمنح التي هي احدى الطرق الفذة في الانفتاح على القروض الدولية ثم اي فكر واي مذهب على مر التاريخ قال بان الاستدانة توفر شروط التطور والتنمية لكي نقول توفر شروط الاستدامة عدا منظري البنك الدولي و UNDP الذين يلعبون دور سمسرة رأس المال والباحثين عن فرص توظيفه عبر برامج لا تقنع الا سمسرة السياسة المعينين بأمر السيد الديمقراطي !

اما بشأن مطلبها (اي ال UNDP) الذي ينص على عقلنة استثمار الموارد الطبيعية، فهو مطلب عقلاني ومخلص حقا ولكن ليس للبلدان ضعيفة التطور/ الحواشي وانما للمتروبولات بمقدار ما يؤدي اليه من ضمان عمر اطول للمنتجات الاستخراجية والتعدينية بما يترتب عليه من انخفاض الموارد، وتذبذبها الذي يعطي لمشروع بول ستريتن فرصة اكبر في اعتماد الحواشي على المنح والمساعدات الدولية كبديل عن الموارد المحلية المستقرة ذات المصدر الخامي .

فمن اين تاتي الاستدامة اذن ؟ تجيب ال UNDP بانها تأتي من تحقيق العدالة والانصاف في العلاقات الحالية ... وهذا صحيح لان ما تبقى فعلا يمكن ان يحقق العدالة في توزيع الجوع والانصاف في اطعام جيوش العاطلين والفقراء والمتسولين !

اما كون نظريات النمو التقليدية تقيس النمو من خلال مؤشرات كمية كما تدعي، فهذا صحيح، ولكن ليس هي موضع العيب انما العيب هو في قياس التنمية بذات المؤشرات، ومرد ذلك الاتي :
" عبد الجبار محمود العبيدي . 1992 . ص من ص الى ت "

• ان الفكر التنموي الرأسمالي اصلا يعتبر النمو والتنمية اوجه متعددة لعملية واحدة تقوم على زيادة القدرة الاقتصادية للبلد . " MEIER & BALDWIN . 1959 . p. 2 "

"CHARLES P. Kindle Berger . 1977 . p.3""BENGAMIN HIGGINS
"107. p. 1968 . "والاس باترسن . 1967 . ص 315"

- انهما يأخذان شكل العلاقة السببية كون النمو هو علة التنمية، وان الاخيرة لا تعدو تكون غير اداة تحقيق الشروط التي تجعل عملية النمو مستمرة، وهذه مفارقة واضحة لمصادرة النوع الممكن القائم على تراكم كم النمو .
- انه ينقل مجال فعل عملية التنمية من اساسها التحتي (بكل شروطه ومحتماته) الى البنى الفوقية والى مجال فعل السياسات الاقتصادية متمثلة ببرامج وستراتيجيات التنمية للامم المتحدة، وهذا تضيق مقصود للتنمية في تحويلها الى سياسات Policy محضة، ناهيك عن كونه تغليب للنزعة الارادية (ممثلة بالنخب السياسية وسياساتها) تغليبها على المحددات الموضوعية واشتراطاتها . كما يجب التنبيه الى حقيقتين مهمتين:-

الاولى: ان النمو الاقتصادي ليس سوى محصلة لتراكم رأس المال المادي والتوسع في الاستخدام، والتوظيفات الاستثمارية (عملية انتاج موسعة)، ولم يكن ممكنا لهذه العملية تاريخيا حتى في التجارب الاشتراكية الا ان تتم على حساب الانصاف والعدالة (في المراحل الاولى على الاقل) الا ان مكن المشكلة، ناهيك عن نسبية تحقيقهما، هو ان النمو في الحواشي يتم ليس على حساب العدالة والانصاف حسب بل وعلى حساب التنمية والنمو (خارج القطاع الملحق بالمتروبول/ القطاع التعدينى او الاستخراجي) بل وعلى حساب الجميع، فالكل موضوعا للاستلاب .

الثانية: ان الفكر التنموي الرأسمالي يعمل على تعميم الصفرية دون تمييز بين بلدان النمو الصفري/ اي التي تراوح في سبات عميق خارج القطاع التعدينى المتروبولي، وبلدان تخمة النمو المطالبة بتحقيق نمو صفري .

7- لكل ما سبق ذكره جاء التأكيد على التنمية البشرية المستدامة، عانما دون اساس شرعي، تائها دون مرتكزات مفاهيمية رصينة، معلق دون جذور تشده الى البنى التحتية والتشكيلات المجتمعية المحلية، اشكالي، مضلل، دون مصداقية، فهو الذي يتكلم باسم الفقراء يعد الموائد العريضة للمتخمين، ويطلع اوراقه الفارحة الانيقة في المطابع الاجنبية، ويعقد اجتماعاته التي ترى UNDP ان الرب لا يباركها الا اذا عقدت في احضان فنادق اجنبية ذات خمس نجوم، وهذا يؤكد طروحاتي السابقة بان هذه البرامج ماهي الا تشريك وضيع للشرائح الفقيرة وايجاد حصة لها في نظام الفساد العالمي الاوحد، كفرصة لدمجه باعتباره اخر متراس مسكون باليوتوبيا والراديكالية، ولان اليوتوبيا والراديكالية اصبحتا ضمن التابوات البوشية (نسبة الى الرئيس الامريكى بوش)، لذا فانها تتم اليوم تحت يافطة ديمقراطية متأخرة، ديمقراطية على غرار البلشفية، يغيب فيها الرحم الحامل والمنجب الشرعي لها .

المحور الثالث : وضع مقدمات اساسية للتنمية المستقلة بناءا على

ظروف البلدان الواقعة تحت الهيمنة الرأسمالية باتجاه الحلول

المستدامة المانعة للفقر والبطالة والتهميش والظلم واعتلال

الوجود الانساني وكالاتي

- 1- اعمال العقل الانساني معبرا عنه في مؤسساته الكبرى ابتداء من المنظمات الدولية، الاقليمية والمنتديات المتخصصة العالمية والمحلية وانتهاء برجات الفكر والقانون والثقافة بتشكيل لجان لدراسة قضية الاستعمار والعمل على تحريمه وتجريمه تحت اي شكل من الاشكال .
- 2- ترك البلدان ذات مستويات التطور الادنى في السلم التاريخي تتطور تبعاً لميكانزماتها الداخلية، وهذا هو الشرط الضروري لمنع أي تهميش للبشر، خاصة إذا علمنا ان الانسان طاقة انتاجية خلاقة له القدرة على انتاج قيم اكبر من تلك التي يستهلكها، وبإدراك هذا المعطى وحده في أي برنامج تنموي وطني خارج التأثيرات التشويهية الخارجية سيتشكل وهنا فقط هذا الكم المهمش من البشر ليتحول الى اغلى رأسمال حقاً (وهنا يجب التنبيه الى ان موضوع القياس هي الانتاجية لا الانسانية، وهذا ما عناه ماركس بقوله ان الانسان اثنان رأس مال).
- 3- مطالبة جميع البلدان المستعمرة (بكسر الميم) القديمة والحديثة الى الاعتذار الرسمي في يوم عالمي يخصص لهذا الغرض، وعلى يد اقدم هيئة تاريخية للحكمة (بيت الحكمة في العراق)، يتم فيها الاعتذار عن الجرائم الانسانية والاقتصادية، ويعترف فيها بكل اعمال التمييز وخلق الفتن والفرقة بين الشعوب، وفضح الرؤوس والرؤوساء الذين اعدوا في الحقن الخارجية لهذا الغرض، ويكل اشكال السلب والنهب والتبديد للثروات المادية والبشرية، وانتهاء الى وضع خطة دولية شاملة (ترعاها منابر غير منحازة وغير فضفاضة) يتم فيها تشكيل صندوق لتعويض البلدان التي قاست من الاستعمار وحسب درجة الضرر تستقطع على شكل نسبة مئوية لا تقل عن 15% من GNP من كل دولة مستعمرة وبدون قيد او شرط، وتشكيل لجان دولية وكهنوتية، سياسية، ومدنية، عالمية، ومحلية لمراقبة اوجه انفاق تلك تلك الموارد وفقاً لمناهج محلية خاصة بكل بلد وفقاً لرواه لضمان تحقيق الشرط الكافي (الى جانب الضروري الوارد في الفقرة 1- اعلاه) لاستعادة البلدان المستعمرة (بفتح الميم) لقدرتها الذاتية اللازمة لتحقيق التنمية.
- 4- تشكيل محكمة دولية من الفقراء لمحكمة ومقاضاة الكبار عن جرائمهم وتمكين الفقراء متمثلين برجات القضاء والفقهاء والكهنوت والمنتصوفة والزهاد بل وحتى الهراطقة والسفطانيين (وهم كثر) ومن المهمشين الملونين في امريكا واسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وكل الاجناس المستحقرة والمستضعفة، تمكينهم من انتزاع حقوقهم وبقانون القوي وبيد القوي ذاته، (او ليست التنمية البشرية المستدامة تتضمن في التحليل الاخير على ذلك!؟).
- 5- احلال الطروحات المجتمعية (محل الطروحات الفردية التجزئية عن الفقير والفقر والبطالة وما الى ذلك) متمثلة بالطروحات الفكرية المنتظمة في انساق فكرية معرفية شاملة ودون استبعاد تلك المدارس الكبرى التي تشكل الظهير الخلفي لحركة التطور الرأسمالية ذاتها بعيداً عن السيناريوهات والبرامج المعدة من قبل المنظمات الدولية الغرضية (التي تم تشكيلها بقانون المنتصر). وباعتماد الميكانزمات الداخلية المحلية باتجاه خلق نماذج تنمية بديلة للتنمية الرأسمالية تنطلق من ثقافات الشعوب، واشاعة التبشير من ادنى التنظيم الهيراركي الدولي عبر الاستفادة من فنون وتراث وثقافة الشعوب تلك والسماح لها باصلاح ما افسدته الحضارة الرأسمالية في الحضارة.
- 6- ان اعتماد ثقافات الشعوب بذاتها كفيل في صيرورته تحقيق عملية تنمية بشرية متوازنة تلغي التمايز بين الاجناس والاديان والطوائف والالوان وبين المدن والارياف والمدن والمراكز. نقول في صيرورته ذلك ان الذات عندما تولد من رحم ثقافة موروثه لا تولد كاملة بل تتشكل في الحركة وتكتشف وهي تصنع كنهها تكتشف كنهها واختياراتها وغايتها، وهي هنا لن

تحتاج الى من يعلمها ويشركها، فالذات التي كانت تغير الهتها (من السنوية الى البوذية او بالعكس) وتلك التي (كسرت الهتها) وتلك التي امتت المعتقدات وصارت املاك الكنيسة، وحوالت التفويض الالهي الى شعبي... هي ذاتها التي ستخلق اسباب المشاركة في صنع القرارات رغم انف الدولة شريطة ان يكف الدعم الخارجي للاستبداد والحكومات الخارجة عن التاريخ والعقل.

7- شد انتباه تلك البلدان الى ضرورة الاهتمام بدءاً بالاتي:

أ. بانماطها السلعية الصغيرة وحرفها وورشها كقاعدة وحيدة للانتقال الى المراحل المتقدمة للتصنيع ولبناء تكنولوجيتها الذاتية، وتصنيع الزراعة.

ب. العمل على تحرير المدن من الفائض السكاني وتحقيق هجرة معاكسة باتجاه الريف كطريق حاسم لمعالجة الاختلالات والاختناقات السكانية التي تفرخ التهميش والفقر والتسكع والاستغلال (تدنيه الاجور في جزء منه).

ج- العمل على زيادة الانتاج المادي الزراعي والصناعي/ التحويلي ورعاية الانتاج المنفصل عن سلطة المتروبولات ورأس المال الدولي كطريق وحيد لتحقيق تنمية بشرية مستدامة على صعيد التمويل والتفعيل.

د- تكفل السياسات الاقتصادية للدولة بمعالجة وتحقيق اعلى مستويات النمو وضمن ورعاية الحركة باستخدام حزمة مكونة من اسباب مرغوب نتائجها. مقابل تكفل المؤسسات الدينية بواجباتها الاخلاقية عبر اليات وجسور تتيح للجميع الاشتراك في صنع المستقبل.

ان أي سطو على تلك الحلول لن يكون بديله غير تكريس الدور الاجنبي بمنظوماته ووكلائه وشبكاتة التي تحل محل الارادة الشعبية في التخفيف من حدة الفقر والجوع والتهميش... التي تصير مظلة ويصير الفقراء ادوات لخدمة الجيوش الجرارة والقواعد الاجنبية والمنظمات العسكرية للمجتمع المدني بنفقاتها التي تصادر الفائض الاقتصادي المحلي وتتجاوز على الموروث الثرواتي الذي تحفل به تلك البلدان، ويمكن الاشارة الى ان الهدر في الثروة العراقية الذي تم على يد القوات التي جاءت لتحقيق الامريكيقراطية بالاساطيل والقتل اهدرت اكثر من 1250 الف ومانتان وخمسين مليار دولار واختفت في وجودها عشرات وقل منات المليارات وارتفعت البطالة بنسبة تزيد على 60% (حسب التقارير العالمية) وتم نهب كنوز وتدمير ثروات ثقافية تتواضع امامها الثروات المادية والنفطية. هذا ناهيك عن اعتلاء العراق منصة اول دولة على قائمة الفساد في العالم والذي لم يصبح كذلك الا في ظل تشريف اكبر دولة (راعية) للاخلاق في العالم!

ببساطة اقول عندما تكون التنمية تعبيراً عن خيارات شعبية ومحض محصلة للصيرورة وتعبيراً عن تدفقها الذاتي كمدرک فاعل في ذهن وسلوكيات البشر الذين يشكلونها على مقاساتهم وبامكاناتهم الذاتية ويتشكلون بها، ولانها تنمية بالمعنى الارادي، التلقائي والفيزيائي (على اعتبار ان الحركة دليل وجود المادة وان التنمية ما هي في المحصلة غير تراكم لفعل الحركة) ولان من يدرکها هم البشر فبالنتيجة ليس هناك ضرورة لهذا اللغظ في التاكيد على بشرية التنمية.

اما ان التنمية في خارجياتها، وفي لاوعي ومستوى البشر (كموضوع لها) منظوراً لهم في لحظة الطفولة والضرورة لحظة الغري والانحطاط والدونية.. فان من الحتمي ان تكون التنمية لا بشرية وحينها سوف لن تكون برامج التنمية البشرية المستدامة اكثر من صدقة عمرها لا تشبع الفقير قدر ما تكفر عن ذنوب القتلة. "د. عبد الجبار محمود العبيدي . 2000 . ص92" .

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا :- الاستنتاجات : نستنتج مما تقدم الاتي :-

1- تعامل برنامج التنمية البشرية المستدامة مع الفقر كظاهرة فردية، وكذا الحال مع البطالة والاضطهاد والتهميش والمرأة والطفل باعتبارها مجتمعة ظواهر فردية عائمة يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني الى جانب الدولة مسؤولية حلها.

ان هذه النظرة اللاتاريخية التجزئية التي تنظر الى تلك الظواهر بمعزل عن جذورها وتاريخها وعللها، ما هي الا محاولة عرضية مكشوفة لعزل الظواهر تلك مجتمعة عن اطوارها التاريخي اولاً والاجتماعي ثانياً، والسببي ثالثاً وهذا هو المدخل الذهبي لمسح ذاكرة الشعوب وحشر عقول الانتلجنسيا المحلية في شرنقة الفلسفة الوضعية والمصطلحات الرأسمالية العمالية الميسر فعلها بالمنافع الشخصية من جهة، وبالنوايا الحسنة للعقل المحلي في اعتياده التعامل مع افكار وطروحات المنظمات الدولية باعتبارها اهتماماً حضارياً بمشاكلنا لوجه الرب انطلاقاً من التفكير المقيم في الغيبيات والمغرق في الاخلاقيات المجردة عن غاياتها العملية في نظرة تقطع العلاقات المتداخلة للمعرفة بحقولها المتعددة ارباً ارباً لا لاغراض التحليل او لتحليل الاغراض وانما لانها تخصصيه مقيته لا تكف عن ممارسة اغتيال العقل لنتفتح الابواب متسعة دون ان تدري امام القتل ، من جهة اخرى .

2- ان المعالجة الفردية للظواهر الاجتماعية بأسبابها وجذورها التاريخية يفتح الافاق واسعة امام تمزيق الشعوب وتقطيع اواصلها وتعويم هويتها باتجاه اندماج قيصري وبهوية جديدة متمثلة بقسائم التموين وقسائم فقر الحال الموزعة على الفقراء من قبل الوكالات الدولية، والتي تحل محل الوطن وهوية الاحوال المدنية والعلاقات المجتمعية المؤسسة على بنى اقتصادية محددة.

3- ان مصادرة الاسباب التاريخية والاجتماعية والعلية للظواهر (موضوعة البحث) واستبعاد العلاقات التناقضية بين الاستعمار والتنمية البشرية، يترتب عليها منطقياً مصادرة الحلول الناجعة المانعة للفقر والبطالة والتهميش .

ثانيا :- التوصيات :

بناء على ما تقدم نوصي بالاتي :-

1. وضع تعريف للتنمية ينطلق من العلاقات السببية والقرينية الموضوعية للعملية التاريخية، وليس من الفروض الانتقانية الغرضية بنت المنطقية الذاتية .

2. مراعاة الاسباب التاريخية للتخلف وتجذير ظاهرة التخلف في التقدم ذاته.

3. ابعاد مفاهيم التنمية البشرية المستدامة في البناء المنطومي الفكري للتنمية، ولما كان الفكر يتهاك لمظاهرة الحقائق الموضوعية، ولما كانت التنمية هي احد تجليات قانون الحركة في التغيير والتحول والتطور الذي يظهر مفعوله في مختلف الانماط الاقتصادية والاجتماعية، لذا فان قيمة الفكر (اي فكر) تكمن في قدرته على ادراك شروط تلك الحركة وتوفير الغطاء المفاهيمي لدفعها، وحفزها .

4. تجذير مفاهيم التنمية البشرية المستدامة (المطروحة) بعد ادراكها للفقرة (3) في اعلاه، تجذيرها في البنى التاريخية الاجتماعية والاقتصادية باتجاه صياغات تدرجية للمفهوم، مبني على ادراك متزايد للمحددات الموضوعية كحد للنزعات الارادية في التغيير، كما

- تتجلى في السياسات الاقتصادية، والتنمية من فوق، عبر قراءة معمقة لتاريخ تطور البلدان الموسومة بالمتطورة والاستفادة من تجربة الاتحاد السوفيتي السابق الذي يمثل مثلاً صارخاً للبناء الاقتصادي التنموي القسري (من فوق) كتعبير عن تجاهل المحددات الموضوعية (الداخلية والخارجية) من خلال تغليب العناصر الارادية والوعي على تلك المحددات .
5. العمل على اعادة ادخال مستمرة للعناصر المولدة للنمو الذاتي وضمان استدامته وفق صيغ ومنطق للتطور مقيم في التاريخ الاقتصادي، يعمل على توفير عناصر الخروج من الاقتصاد التقليدي الخامي، التعديني، ودفع الصناعات الحرفية باتجاه الصناعات التحويلي، والهندسية، واعتماد صيغ جديدة للنمو خارج القطاعات التقليدية التي اذا قدر لها الاستمرار فانها لا توفر سوى شروط تنمية بشرية غير مستدامة، او بتقريب اكثر، تنمية بشرية مستدامة نكوصيا مع التخلف .
6. مراعاة الحقائق والقوانين الاقتصادية التي تعمل وراء الظواهر، والتي يقع على عاتق العلم ورجالاته ادراكها باتجاه تحييد فعلها الضار، واذا كان هناك ثمة سبب علي (بتشديد اللام) للتخلف فهو في تشخيص اسباب التخلف، والظواهر المرتبطة والمعلولة به، وفي دور العلم ومؤسسات البحث العلمي، وبالذات مع البزوغ السيناريوهات للتنمية منتصف الخمسينيات وقراره على يد اعلى هيئة دولية عام 1961، الذي عمل على عزل تلك الظواهر عن اطرها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية، لذا اوصي باعادة دراسة هذه الظواهر بعد عزل العناصر المشوشة والمربكة (التي خلقتها عوامل التقدم والتنمية الرأسمالية بذاتها) لحركة التقدم والتنمية لشعوب العالم الموسوم بالتخلف، باتجاه استبطان عناصر الحركة الحرة والطبيعية للتنمية، وكما تنعكس في الوعي الموضوعي.. كتعبير عن خيارات عامة فيما تريد ان تكونه المجتمعات، وطالما كانت الشروط الموضوعية لم تنضج لتحول ارقى، فان المجتمعات الرعوية التي تتطور وفقا لقوانينها الخاصة تتحقق فيها تنمية بالضرورة. بينما لا تحصل تنمية (حتى بالمفهوم الادواتي) لمجتمعات سارت شوطا ابعد عندما يخضع تطورها لقوانين قوى خارجية. وبالذات عندما يصبح الوعي، وعيا لشروط تنمية تلك القوى (الخارجية) . "عبد الجبار محمود العبيدي . 1992. ص369 "
7. اعتماد بناء السياسات او بنية السياسات كتشكيلة مكونة من اسباب معروف نتائجها، وهذا يتطلب عدم ترك الحركة للقوى التلقائية، والتوقعات، والمبادرات الفردية، وبالتواسق مع اعتماد المفاهيم التدريجية المدركة (بكسر الراء) للمحددات الموضوعية، من جهة، والمطالب الاجتماعية المؤجلة، من جهة اخرى .
8. اعادة ترتيب الغايات وفق فهم ان مرغوبية التنمية التي تتطلب عرقا وشقاءا والمما (يبدو من وجهة نظر الاجيال القائمة ابديا) لا يكمن بذاتها بل فيما توفره من شروط صالحة كامكان للتححر، وهذا يتطلب ضرورة ادخال مستمرة للقيمة الانسانية (المهدورة في التجارب التنموية كافة) في الحكم على التنمية، وعلى فترة الانشاء التي تستغرقها، واعادة النظر في الوسائل، بل والحكم على الغايات بالوسائل، اذ كذب ميكافيلي حين قال ان الغاية تبرر الوسيلة ذاك ان اعظم الغايات وانبلها لا تتسامى بالدماء والالام والشقاء اطلاقا، وعلى العصر النظر في الحكم على الغايات بالوسائل والحكم على التنمية بمقدار ما تتيحه من تعظيم للغاية، وتدنية في الالم. "المصدر السابق ص373"
9. الحذر من استخدام ماورد اعلاه كطريق لمنع التنمية بأسم الالام والشقاء، وحقوق الفقراء ... على حساب الانتاجية ورعاية الانتاج، او تقديم الرعاية الاجتماعية على الرعاية الانتاجية، هذا القلب الذي لن يؤدي الا الى استخدام الأفكار بشكل غرضي .

المصادر باللغة العربية :-

- 1) ارنست ماندل النظرية الاقتصادية الماركسية بجزئين، ترجمة جورج طرابيشي. دار الحقيقة، بيروت . 1972
- 2) بول باران. الاقتصاد السياسي للتنمية. ترجمة احمد فواد بلبع ط2 دار الحقيقة، بيروت 1971
- 3) تقرير التنمية البشرية المستدامة . UNDP . 2006 .
- 4) جورج طرابيشي. في ثقافة الديمقراطية. دار الطليعة. بيروت . ط1 . 1988 .
- 5) عبد الجبار محمود العبيدي. اشكالية الفكر التنموي. اطروحة دكتوراه. مقدمة الى جامعة بغداد. 1992 .
- 6) عبد الجبار محمود العبيدي. التنمية والتنمية البشرية المستدامة. النشوء والارتقاء المفاهيمي الاشكالي. اعمال ندوة بيت الحكمة و UNDP . 2000 .
- 7) عبد الجبار محمود العبيدي. اشكالية الطروحات الديمقراطية. صحيفة الزمان العراقية. عدد 1602 . 2003 .
- 8) عبد الجبار محمود العبيدي. محاولة لقلب مفاهيم مقلوبة. صحيفة المدى العراقية عدد 381. 2005 .
- 9) عبد الجبار محمود العبيدي. محاضرات في المالية العامة. جامعة بغداد .
- 10) عبد الجبار محمود العبيدي. ورقة نقاشية مقدمة الى ورشة عمل اعداد التقرير العراقي للتنمية البشرية المستدامة 2006 .
- 11) كارل هاينز دشنر. المولوخ/ اله الشر. (تاريخ الولايات المتحدة المريكية). ترجمة محمد حديد. دار قدمس . ط1 . 2003 .
- 12) والاس بيترسون. الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي. بجزئين. ترجمة برهان دجاني. مؤسسة فرانكلين. بيروت. نيويورك . 1967 .

المصادر باللغة الانكليزية

- 1) Charles kindle beeger economic development 3th .ed.mc graw hill. book company . Newyork . 1977 .
- 2) Human development report. UNDP .Newyork .1988. 3) Meier and Baldwin .economic. development theory, history , policy . Gohnwiley & sons.inc London second printing
- 4) Paul streeten . From growth to basic needs poverty and basic need . The World Bank . 1980 .
- 5) SHD . and macro economics UNDP .1996 .